السيد الرئيس،
أصحاب السعادة أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،
الحضور الكرام،

يسر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر، بصفتها المؤسسة الوطنية المستقلة المعتمدة بالتصنيف (أ) وفقًا لمبادئ باريس، أن تشارك في هذا الحوار بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي البداية تشيد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتقدم التشريعي المهم الذي شهدته دولة قطر من خلال إقرار القانون رقم (22) لسنة 2025 بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي يمثل نقلة نوعية في مواءمة الإطار التشريعي الوطني مع أحكام الاتفاقية.

فقد تبنى القانون نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان، وأقر مبادئ عدم التمييز، والترتيبات التيسيرية المعقولة، وإمكانية الوصول، والنفاذ الرقمي، والمشاركة إلى جانب توفير حماية قانونية أشمل للأشخاص ذوي الإعاقة.

كما ترحب اللجنة بالتقدم المحرز في مجال البيانات والإحصاءات، ولا سيما تطوير قاعدة بيانات وطنية تستند إلى نتائج التعداد الوطني، وتوفير مؤشرات مصنفة بحسب الجنس والعمر والجنسية ونوع الصعوبات الوظيفية، بما يسهم في دعم التخطيط وصنع السياسات المبنية على الأدلة.

وفي المقابل، ترى اللجنة الوطنية أن المرحلة المقبلة ينبغي أن تركز على الانتقال من التطور التشريعي إلى التنفيذ العملي والفعال للحقوق، وذلك من خلال الإسراع في إصدار اللوائح والقرارات التنفيذية للقانون، وتعزيز آليات الرصد والمتابعة.

وفي هذا السياق، تود اللجنة أن تلفت الانتباه إلى مجالين يتطلبان مزيدًا من التطوير.

أولهما: -

الحق في إمكانية الوصول:

فرغم وجود معايير وتشريعات وطنية متقدمة، ما تزال هناك حاجة إلى تعزيز الامتثال العملي لها، وإعداد مؤشرات وطنية قابلة للقياس، ونشر بيانات دورية بشأن مستوى إتاحة المباني، ووسائل النقل، والخدمات الرقمية، بما يضمن التنفيذ الكامل لأعمال المادة (9) من الاتفاقية.

والثاني: -

الحق في العمل والتمكين الاقتصادي:

فرغم الجهود المبذولة لتعزيز توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، لا تزال هناك حاجة إلى زيادة فرص العمل المستدامة، وتعزيز الالتزام بتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة في بيئات العمل، وتطوير البيانات المتعلقة بالتشغيل والبطالة والاستدامة الوظيفية، بما يسهم في تقييم التقدم المحرز ومعالجة الفجوات القائمة.

وأخيرًا:

تؤكد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أهمية عمل المزيد لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم التمثيلية في إعداد السياسات والقرارات ذات الصلة بحقوقهم، اتساقًا مع مبدأ "لا شيء عنا بدوننا"، وتعزيز آليات التنفيذ والرصد، وذلك وفقًا لأحكام الاتفاقية.

شاكراً لكم حسن الاستماع، ونتطلع إلى استمرار التعاون البنّاء مع لجنتكم الموقرة بما يسهم في تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.